أحزاب معارضة دعت إلى استبعاد وزير الداخلية منها وحملته مسؤولية الفشل في مواجهة الإرهاب

مصر: حكومة محلب «القتالية» في مرمى الانتقادات.. والقضاء يستأنف جلسات «الاتحادية»

■ المحكمة تسلمت تقرير لجنة الخبراء حول المقاطع المصورة بعد ساعات من مصرع حارس أحد قضاتها

عدلي منصور وإبراهيم محلب

القاهرة - «وكالات»: أعلن رئيس الوزراء المصري المكلف إبراهيم محلب اكتمال تشكيل حكومته الجديدة، التي ادت اليمين الدستورية امس أمام الرئيس المؤقت عدلي منصور.

ووصف محلب حكومته الجديدة «بالقتالية»، مؤكدا أنها لن تضيع لحظة واحدة دون أن يستفيد منها الوطن، على حد قوله.

وتواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة وميراثا ثقيلا من الحكومة السابقة التي كان يرأسها حازم الببلاوي، وفي مقدمة ذلك تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهو أمر قاد إلى مظاهرات واعتصامات فئوية كثيرة خلال الفترة الماضية.

ويضاف إلى ذلك، الحاجة المتزايدة إلى الوظائف والسكن والتعليم والعلاج في وقت بلغ فيه معدل التضخم نحو 12% في ظل تدني قيمة العملة، مما يستدعي سياسة مالية ونقدية حازمة.

من جانبها دعت أحزاب سياسية مصرية معارضة إلى استبعاد وزير الداخلية، محمد إبراهيم، من الحكومة الجديدة.

وحملت الأحزاب إبراهيم مسؤولية ما اعتبرته فشلا في مواجهة «الإرهاب» ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في السجون وأقسام الشرطة.

وطالبت الأحزاب - الدستور والمصري الديمقراطي ومصر الحرية والعيش والحرية «تحت التأسيس» - بضرورة «إعادة هيكلة وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية».

وقالت في بيان مشترك صدر مساء الجمعة إن التفجيرات التي استهدفت مدريات الأمن والهجمات التي قتل فيها جنود وضباط والهجوم الأخير على حافلة سياح كوريين في طابا «كشفت عن عجز حقيقي للأجهزة الأمنية».

وكانت بعض الشخصيات في هذه الأحزاب جزءا من جبهة الإنقاذ التي شاركت في مظاهرات واسعة في 30 يونيو الماضي أسفرت عن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

كما مُثل بعض هذه الأحزاب في الحكومة الإنتقالية التي تشكلت عقب ذلك برئاسة حازم الببلاوي.

وانتقدت الأحزاب ما وصفته بـ«الحصانة التي تتمتع بها الداخلية». وقالت إن هذا «لن ينتج سوى سخط شعبي متزايد وبيئة اجتماعية مثالية لنمو الإرهاب.»

وأكد البيان على أن «الوطن في حاجة لوزارة داخلية تحرص على أمن المواطن وتحترم الدستور وتخضع للقانون».

ولفت إلى شكاوى سجناء سياسيين وشباب الثورة ومسجونين جنائيين من تعرضهم للتعذيب في السجون وأقسام الشرطة.

وكانت التقارير بشأن الانتهاكات في أقسام الشرطة سببا في تنامي حالة السخط لدى قطاع من المصريين قبيل المظاهرات الواسعة التي أدت للإطاحة بالرئيس حسني مبارك عام 2011.

وألقت السلطات المصرية خلال الأشهر الأخيرة القبض على الآلاف من أنصار الرئيس المعزول، إضافة إلى عدد من النشطاء السياسيين الذين كانوا جزءا من الحراك المعارض لمرسي.

وفي يناير، انتقدت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية، قائلة إن البلاد تشهد عنفا للدولة على «نطاق غير مسبوق» منذ عزل له.

وقالت المنظمة إن السلطات المصرية «تقمع المعارضة وتنتهك حقوق الإنسان».

كما أصدرت أحزاب مصرية الشهر الماضي بيانا مشتركا قالت فيه إنها تستنكر «القبض العشوائي» و«التعذيب الممنهج» الذي تمارسه قوات الأمن.

وعلى صعيد مصري منفصل استأنف محكمة جنايات شمال القاهرة امس، محاكمة الرئيس المصري «المعزول»، محمد مرسي، و14 آخرين من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان المسلمين»، المتهمين بـ«قتل المتظاهرين»، في القضية المعروفة بـ«أحداث قصر الاتحادية.»

واكد مصدر امني رفيع المستوى بوزارة الداخلية وصول مرسي من سجن «برج العرب» بالاسكندرية الى مقر اكاديمية الشرطة بالقاهرة الجديدة».

وقال المصدر الامني في تصريح لوكالة انباء الشرق الاوسط امس انه «تم نقل مرسي بواسطة مروحية هبطت في مهبط الطائرات الخاص بأكاديمية الشرطة ثم نقل بواسطة سيارة وسط حراسة امنية مشددة الى الغرفة الملحقة بقاعة المحاكمة استعدادا لبدء الجلسة».

واضاف ان «جميع المتهمين المحبوسين على ذمة القضية وصلوا ايضا بعد ترحيلهم من منطقة «سجون طرة» الى الاكاديمية وسط حراسة امنية مشددة بواسطة عربات مدرعة ترافقها سيارات مصفحة»

ويأتي استئناف محاكمة الرئيس السابق بعد ساعات من مقتل حارس أحد قضاة هيئة المحكمة، حيث أطلق مسلحون مجهولون النار على «رقيب» الشرطة، عبدالله متولي، حارس المستشار حسين قنديل، أثناء عودته إلى منزله، بمدينة المنصورة، صباح الجمعة، بحسب بيان لوزارة الداخلية..

وتسلمت المحكمة، في جلسة الامس، التي تُعقد بمقر أكاديمية الشرطة، تقرير لجنة خبراء الإذاعة والتلفزيون، التي سبق أن أمرت بتشكيلها، لفحص مقاطع الفيديو المصورة، والمتعلقة بأحداث «قتل المتظاهرين»، يومي 4 و5 ديسمبر 2012، أمام القصر الرئاسي.

وشهدت جلسة السبت، حضور المحامي ثروت رحوم، الذي انتدبته المحكمة للدفاع عن الرئيس «المعزول»، بعدما رفض توكيل أحد المحامين للدفاع عنه، إلى جانب المحامي السيد حامد، الذي انتدبته نقابة المحامين، وفقًا لمخاطبة رئيس المحكمة لها، بحسب ما أورد موقع تلفزيون «النيل»، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط

ويواجه مرسي، إضافة إلى 14 متهما آخرين من قيادات الإخوان، اتهامات بـ«القتل»، و«التحريض على القتل»، و«تعذيب متظاهرين سلميين»، أمام قصر الاتحادية، خلال الاحتجاجات المناهضة للرئيس السابق، أواخر عام 2012، اعتراضا على «الإعلان الدستوري» الذي أصدره مرسي، في نوفمبر من نفس العام.

وكانت تحقيقات النيابة كشفت عن أنه في أعقاب الإعلان الدستوري المكمل احتشدت قوى المعارضة أمام «قصر الاتحادية» للتعبير سلميا عن رفضها له وقررت الاعتصام ما دفع الرئيس المصري المعزول إلى الطلب من قائد الحرس الجمهوري ووزير الداخلية آنذاك عدة مرات فض الاعتصام غير أنهما رفضا تنفيذ ذلك «حفاظا على أرواح المعتصمين».

وأشارت التحقيقات أن مرسي دعا مساعدي رئيس الجمهورية في ذلك الوقت المتهمين أسعد الشيخة وأحمد عبدالعاطي وأيمن عبدالرؤوف الى استدعاء أنصارهم وحشدهم في محيط قصر الاتحادية لفض الاعتصام بالقوة.

وقالت التحقيقات أن المتهمين عصام العريان ومحمد البلتاجي ووجدي غنيم قاموا بالتحريض علنا في وسائل الاعلام على فض الاعتصام بالقوة.

كما كشفت تحقيقات النيابة العامة عن توافر أدلة على أن المتهمين وأنصارهم هاجموا المعتصمين السلميين واقتلعوا خيامهم وأحرقوها وحملوا أسلحة نارية محملة بالذخائر وأطلقوها صوب المتظاهرين ما أدى إلى إصابة صحافي يدعى الحسيني أبو ضيف الأمر الذي أحدث به كسورا في عظام الجمجمة وتهتكا بالمخ أدى إلى وفاته.

وأشارت التحقيقات الى أن المتهمين استعملوا القوة والعنف مع المتظاهرين السلميين وأصابوا العديد منهم بالأسلحة البيضاء وروعوا المواطنين وقبضوا على 54 شخصا واحتجزوهم بجوار سور «قصر الاتحادية» وعذبوهم بطريقة وحشية.

وأسندت النيابة العامة إلى مرسي اتهامات بتحريض أنصاره ومساعديه على ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واستخدام العنف والبلطجة وفرض السطوة واحراز الأسلحة النارية والذخائر والأسلحة البيضاء والقبض على المتظاهرين السلميين واحتجازهم بدون وجه حق وتعذيبهم.

مؤيدون لمرسي خلال تظاهرة سابقة

■ «المعزول» و14 آخرين من قيادات «الإخوان» يواجهون تهماً بالقتل والتحريض عليه وتعذيب متظاهرين سلميين

بلجيكا تحذر رعاياها من السفر إلى شرم الشيخ

بروكسل - «وكالات»: حذرت بلجيكا مواطنيها من السفر إلى منتجع شرم الشيخ في مصر نتيجة ما سمته بـ«التهديد الخطير» لمنطقة شبه جزيرة سيناء.

ولم يأت رايدر رايندر وزير الخارجية البلجيكي على ذكر كنه هذا التهديد لكن الحظر جاء عقب حادث تفجير حافلة للسائحين بالقرب من طابا جنوبي سيناء الذي أسفر عن مقتل ثلاثة من كوريا الجنوبية.

وقال رايندر إن التحذيرات التي صدرت سابقا لمواطنيها حول السفر إلى المنطقة المحيطة بخليج العقبة تؤقشت مع ألمانيا وهولندا وهو ما أدى إلى تغيير التحذير ليشمل منطقة سيناء بأكملها.

وقالت جماعة أنصار بيت المقدس التي أعلنت عن مسؤوليتها عن تفجير الحافلة إن العملية «جزء من حربها على اقتصاد النظام المصري الخائن».

كانت شركات المانيه أعلنت أنها ستوقف تسيير رحلات إلى شرم الشيخ حتى 14 مارس بعد أن نصحت وزارة الخارجية الألمانية بذلك. وتعد شبه جزيرة سيناء مقصدا للسياحة الغربية حتى عقب تأثر السياحة إلى مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت الرئيس حسني مبارك. وظلت تلك المنطقة بعيدة عن أحداث العنف بشكل كبير حتى عزل الجيش الرئيس محمد مرسي في 2 يوليو 2013.

طائراتها قصفت منصة لإطلاق الصواريخ في بيت حانون

الأراضي المحتلة: إسرائيل تقتل مسنة في خان يونس .. وتهاجم المتظاهرين بالرصاص في رام الله

الأراضي المحتلة - «وكالات»: توفيت امرأة فلسطينية مسنة بعد ان قام جنود الاحتلال الاسرائيلي باطلاق النار عليها شرق خان يونس فجر الامس وتركوها تنزف حتى الموت.

ونقلت وسائل الاعلام المحلية عن شهود عيان قولهم أن امنة قديح «57 عاما» اصيبت برصاص جنود الاحتلال عند مرورها قرب السياج الفاصل في ساعة متاخرة من ليل الجمعة ولم يسمح الجنود لرجال الاسعاف من الوصول اليها الا بعد ان تأكدوا من وفاتها.

ويعتقد ان الضحية ضلت طريقها ووصلت الى مكان قتل فيه جنود الاحتلال سابقا العديد من الفلسطينيين المدنيين بحجة اقترابهم من منطقة محظورة دون أي انذار او تحذير مسبق

وقال سكان غزة إنه لم يتضح سبب اقتراب الضحية التي قالوا إنها تعاني من مرض عقلي من السياج الأمني الذي يمتد بين غزة وإسرائيل.

وسئلت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي عن التقرير فقالت إن الجنود حددوا عددا من المشتبه بهم في المنطقة في وقت متأخر من مساء الجمعة وطالبوهم بالابتعاد. وأضافت انه بعدما لم يفعلوا ذلك أطلق الجنود النار على أرجلهم وأصيب أحدهم.

ووافقت إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي تدير قطاع غزة على وقف لإطلاق النار في 2012 بعد حرب دامت ثمانية أيام. ولا تزال الحدود هادئة نسبيا منذ الهدنة برغم اندلاع العنف أحيانا.

وقال الجيش الإسرائيلي يوم الجمعة إن إحدى طائراته ضربت موقعا في غزة كان يستخدم لإطلاق صواريخ على الدولة العبرية. ولم ترد أنباء عن وقوع ضحايا في الهجوم.

وقال الناطق باسم الجيش الاسرائيلي «أفيخاي أدرعي» أن طائرة اسرائيلية قصفت منصة إطلاق صواريخ في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة كانت تتحضر لاطلاق صواريخ وتم قصفها لإزالة «تهديد عاجل على مواطني اسرائيل».

وفي سياق متصل، أصيب شاب بجروح وآخرون بحالات اختناق إثر مواجهات مع الجيش الإسرائيلي شرق مدينة غزة.

وجاء ذلك حينما خرج مئات من الشبان قرب السياج الفاصل مع إسرائيل شرق القطاع احتجاجا على فرض إسرائيل منطقة عازلة على طول السياج.

وفي رام الله بالضفة الغربية المحتلة، ذكرت مصادر فلسطينية أن أربعة أشخاص أصيبوا بجروح الجمعة في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي.

وأشارت المصادر إلى أن أربعة شبان أصيبوا بالرصاص الحي في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي على حاجز عطارة شمال رام الله، ولكنها وصفت حالتهم بالمتوسطة.

وأوضحت المصادر نفسها أن المواجهات اندلعت عقب تشييع جنازة معتز وشحة الذي قتله الجيش الإسرائيلي الخميس، بعد حصاره داخل منزل سكني في بلدة بيرزيت في رام الله.

وشهد عدد من قرى الضفة الغربية مواجهات مماثلة اسفرت عن إصابات بالاختناق والرصاص المطاطي تنديدا بقتل وشحة واحتجاجا على الممارسات الإسرائيلية.

مجوز فلسطينية متحدية جنديا إسرائيليا في الضفة المحتلة

بين مقاتلين حوثيين وقوات الأمن

اليمن: 13 قتيلاً خلال مواجهات عنيفة في الجوف

صنعاء - «وكالات»: قالت مصادر حكومية إن ما لا يقل عن 13 شخصا لقوا حتفهم عندما اشتبك مقاتلون شيعة مع قوات الأمن في شمال اليمن يوم الجمعة ما يسلط الضوء على الفوضى التي ما زالت تمزق البلاد بعد عامين من الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق علي عبد الله صالح.

وينتمي المقاتلون إلى جماعة الحوثيين التي تسعى لتعزيز قبضتها في شمال اليمن وهو ما يشكل أحد التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية التي تكافح أيضا انفصاليين في الجنوب ومتشددين مرتبطين بتنظيم القاعدة وأزمة اقتصادية.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية عن السلطات قولها إن جنديين قتلا في الهجوم وأصيب أربعة آخرون عندما هاجم الحوثيون نقطة تفتيش أمنية في محافظة الجوف بشمال غرب اليمن.

وذكرت السلطات المحلية في بيان إن تبادلا لاطلاق النار وقع نتيجة للهجوم وقتل ثلاثة من المهاجمين الحوثيين واعتقل عدد آخر منهم.

وكانت مصادر أمنية أبلغت رويترز أن العنف اندلع بعدما نظم أعضاء من جماعة الحوثيين مظاهرة في مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف احتجاجا على ما قالوا إنه فشل الحكومة في تعزيز الاقتصاد وإنهاء العنف.

وأعطى مسؤولون من الجانبين روايات مختلفة بخصوص ما حدث بعد ذلك.

وقال مصدر حكومي طلب عدم نشر اسمه إن حوثيين مسلحين تبادلوا إطلاق النار مع الجنود عند نقطة تفتيش للجيش قرب مجمع للحكومة المحلية وهو ما أدى إلى مقتل عشرة حوثيين على الأقل وثلاثة جنود.

وقال مصدر أمني إن بعض الجنود ربما كانوا من أنصار حزب الإصلاح وهو حزب سني على صلة بجماعة الإخوان المسلمين ومعاد للحوثيين.

وقال بيان للحوثيين نشر على موقع إلكتروني على صلة بهم إنهم تعرضوا لهجوم من مسلحين من حزب الإصلاح تدعمهم مجموعة من الجيش.

وقال علي البخيتي عضو جماعة الحوثيين في صنعاء لرويترز إن القتال أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وقال محمد قحطان عضو حزب الإصلاح إن الحزب ليس له جناح مسلح ولا علاقة له بالقتال.

جندي يمني عند احدى نقاط التفتيش في الجوف

تونس: الحكومة تستبق الانتخابات بحركة تغيير واسعة في صفوف الولاة

تونس - «وكالات»: أعلنت الحكومة التونسية أمس الاول تعيين 18 واليا «محافظا» جديدا من إجمالي 24 واليا في البلاد، وذلك لضمان تحييد الإدارة في الانتخابات وتنفيذا لخارطة الطريق التي وضعها رباعي الحوار الوطني، وشملت التغييرات أغلب الولايات «المحافظات» الكبرى، وعلى رأسها العاصمة تونس وولايتا صفاقس وسوسة، وفي مناطق أخرى عرفت سلسلة من الاحتجاجات في الأشهر القليلة الماضية.

وكان مسؤول حكومي أعلن في وقت سابق أن التعيينات الجديدة سيتم أثناءها تسمية ثلاثة عسكريين على رأس محافظات ذات خصوصيات عسكرية تبعا لقرارات جمهورية بإعلان مناطق عمليات عسكرية في إطار الحملة على الإرهاب والتهريب.

وتقول المعارضة التونسية إن حركة النهضة التي قادت الحكومة «أغرقت الإدارة بتعيين أشخاص مقربين منها»، فيما تنفي الحركة ذلك، ويشدد مسؤولوها على ضرورة تعديل التعيينات على أساس الكفاءة، وألا يكون ذلك استهدافا للحركة بعد تخليها عن الحكم الشهر الماضي ضمن اتفاق مع المعارضة لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

واعتبرت المعارضة أن مراجعة التعيينات في المناصب الكبيرة شرط أساسي لضمان إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة. في المقابل، دافعت النهضة عن التعيينات التي قامت بها، معتبرة أن الاختيار تم على أساس الكفاءة، ومن المنتظر أن تعقد الانتخابات العام الجاري لإنهاء المرحلة الانتقالية وضمان الاستقرار السياسي للبلاد بعد ثلاث سنوات من الثورة التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

من جانب آخر، فرقت قوات الأمن التونسية عددا من المتظاهرين كانوا يعتزمون تنفيذ وقفة بساحة القصبة وسط العاصمة عقب صلاة الجمعة، احتجاجا على إيقاف عماد دغيج أحد قياديي رابطات حماية الثورة في مدينة الكرم شمال العاصمة، وذلك على خلفية تصريحات له اعتبرت نقابات الأمن أن فيها تحريضا على أفرادها ودعوة لمهاجمة مقارهم.

وتدخلت قوات الأمن أثناء فض التجمع بطريقة وصفت بالعنيفة لتفريق المحتجين مستخدمة الهراوات. وأوقفت قوات الأمن عددا من المحتجين، لكنها أفرجت عنهم في وقت لاحق، كما تعرض عدد من الصحفيين لاعتداء مادي ولفظي من الشرطة التي حاولت منعهم من التصوير أثناء تفريق المظاهرة.